

التمويل المصرفي خلال دورة تشديد السياسة النقدية الحالية

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

أبرزت الأحداث الأخيرة أهمية فهم توزيع وتكوين التمويل عبر البنوك. يولي المشاركون في السوق اهتماماً خاصاً لانخفاض العام في تمويل الودائع في النظام المصرفي الأمريكي وكذلك إعادة تخصيص الودائع داخل القطاع المصرفي. في هذا المقال، نصف التغييرات في هيكل التمويل المصرفي منذ بداية تشديد السياسة النقدية، مع التركيز بشكل خاص على التطورات حتى مارس ٢٠٢٣.

الاتجاهات في إجمالي الودائع والاقتراض

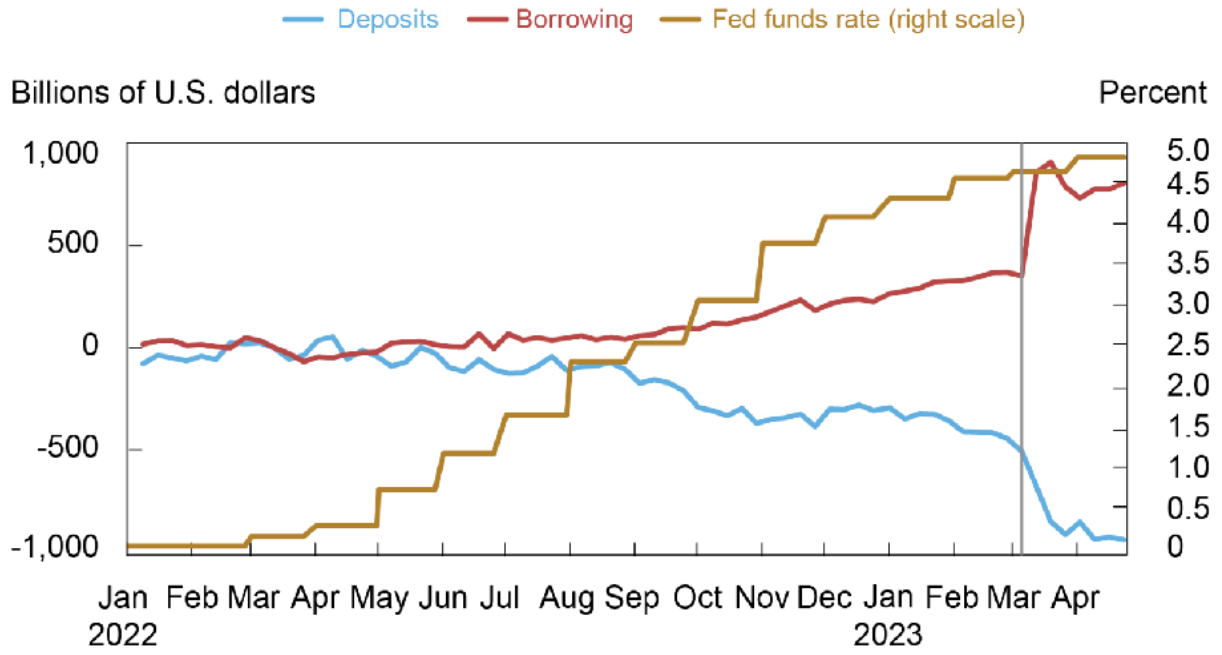
نبدأ بوصف التغيير التراكمي في تمويل الودائع المصرفية وغيرها من مصادر الاقتراض المصرفي منذ بدء تشديد السياسة النقدية في مارس ٢٠٢٢.

يتم توفير البيانات المجمعة عن ميزانيات البنوك التجارية من قبل الاحتياطي الفيدرالي للجمهور على أساس أسبوعي في إصدار **H.8** أصول وخصوم البنوك التجارية في الولايات المتحدة. يجمع بند "الإيداع" جميع أنواع الودائع بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق والطرف المقابل. يجمع "الاقتراض" مصادر مختلفة لتمويل الجملة للبنوك، مثل السلف من بنوك القروض العقارية الفيدرالية (FHLBs)، وأنواع أخرى من قروض الجملة في السوق الخاص، والائتمان المقدم من الاحتياطي الفيدرالي.

استبدلت البنوك تمويل الودائع بقروض أخرى

¹ Stephan Luck, Matthew Plosser, and Josh Younger, Bank Funding during the Current Monetary Policy Tightening Cycle, Liberty Street Economics, New York FED, MAY 11, 2023, [Link](#)

Cumulative change in deposits and borrowing since March 16, 2022



المصدر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي وأصول وخصوم البنوك التجارية في الولايات المتحدة H.8.

يكشف الرسم البياني أعلاه أن تمويل الودائع انخفض تدريجياً بنحو ٥٠٠ مليار دولار على مدار العام المنتهي في أوائل مارس ٢٠٢٣ مع ارتفاع معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية. يرجع التراجع الأولي جزئياً على الأقل إلى حقيقة أن البنوك تزيد معدلات الودائع بشكل أبطأ من معدل الأموال الفيدرالية، مما يجعل الودائع غير جذابة نسبياً لبعض المودعين، كما تمت مناقشته في المنشورات السابقة. من المحتمل أن تدفقات الودائع الكبيرة خلال فترة COVID أدت إلى تفاقم هذا التأثير. خلال الأسابيع القليلة التي سبقت إعلانات الحراسة القضائية لمؤسسة التأمين الفيدرالية (FDIC) في ١٠ و ١٢ مارس، خسر القطاع المصرفي حوالي ٤٥٠ مليار دولار أخرى. وطوال الوقت، عوض القطاع المصرفي الانخفاض في تمويل الودائع مع زيادة أشكال الاقتراض الأخرى التي زادت بمقدار ٨٠٠ مليار دولار منذ بدء التشديد.

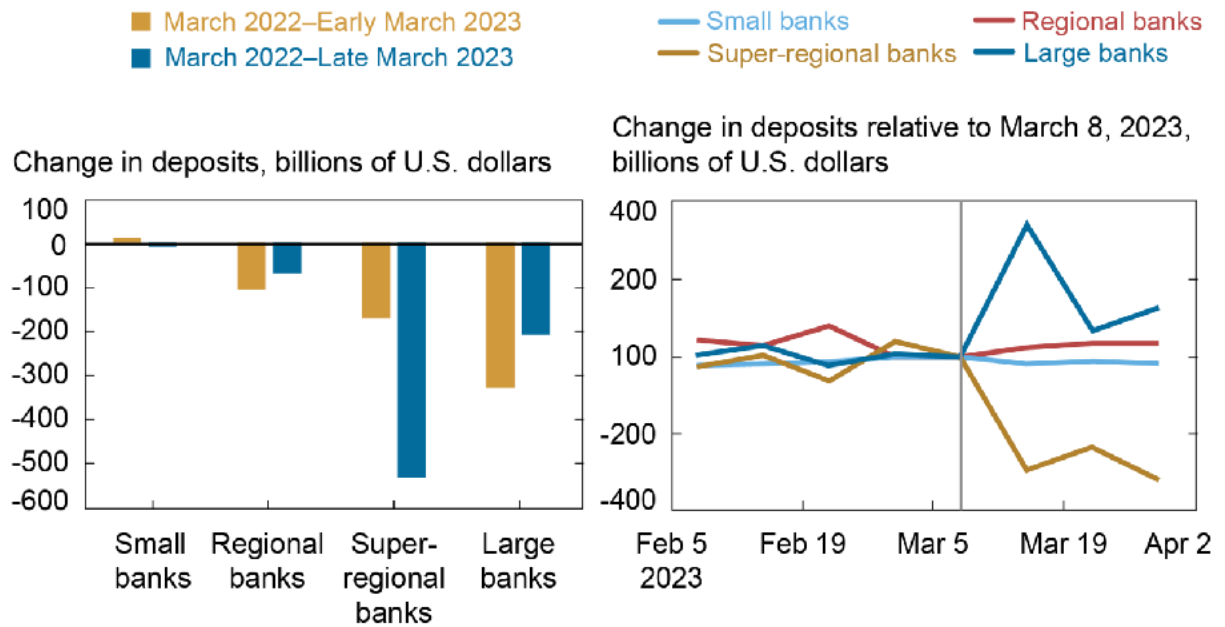
تدفقات الودائع عبر توزيع حجم البنك

لاستكشاف عدم التجانس الكامن وراء الاتجاهات الإجمالية، نقوم بالاستفادة من البيانات التي تم جمعها في النموذج FR 2644، البيانات الجزئية المستخدمة لإنشاء المجاميع التي لوحظت في إصدار H.8. البيانات عبارة عن لوحة غير متوازنة تتكون من عينة طبقية عشوائية من حوالي ٨٥٠ بنكاً والمشاركة طوعية. نقوم بتقسيم البيانات إلى مجموعات أكثر تفصيلاً من الإصدار العام H.8: البنوك الصغيرة (أقل من ٥ مليار دولار من إجمالي الأصول المحلية)، والإقليمية Regionals (من ٥ إلى ٥٠ مليار

دولار)، والإقليمية الكبرى **super-Regionals** (من ٥٠ إلى ٢٥٠ مليار دولار)، والبنوك الكبيرة (أكثر من ٢٥٠ مليار دولار).

تلخص اللوحة اليمنى من الرسم البياني أدناه التغيير التراكمي في تمويل الودائع حسب فئة حجم البنك منذ بداية دورة التضيق حتى أوائل مارس ٢٠٢٣ ثم حتى نهاية مارس. حتى أوائل مارس ٢٠٢٣، كان الانخفاض في تمويل الودائع يتماشى مع حجم البنك، بما يتفق مع تركيز الودائع في البنوك الكبرى. لم تفقد البنوك الصغيرة تمويل الودائع قبل أحداث أواخر مارس. من حيث النسبة المئوية للانخفاض، كانت التدفقات الخارجة متساوية تقريباً للبنوك الإقليمية والإقليمية الكبرى والكبيرة بنحو ٤٪ من إجمالي تمويل الودائع.

الودائع المتدفقة من البنوك الإقليمية الكبرى إلى البنوك الكبيرة في أعقاب التشغيل على بنك وادي السيليكون



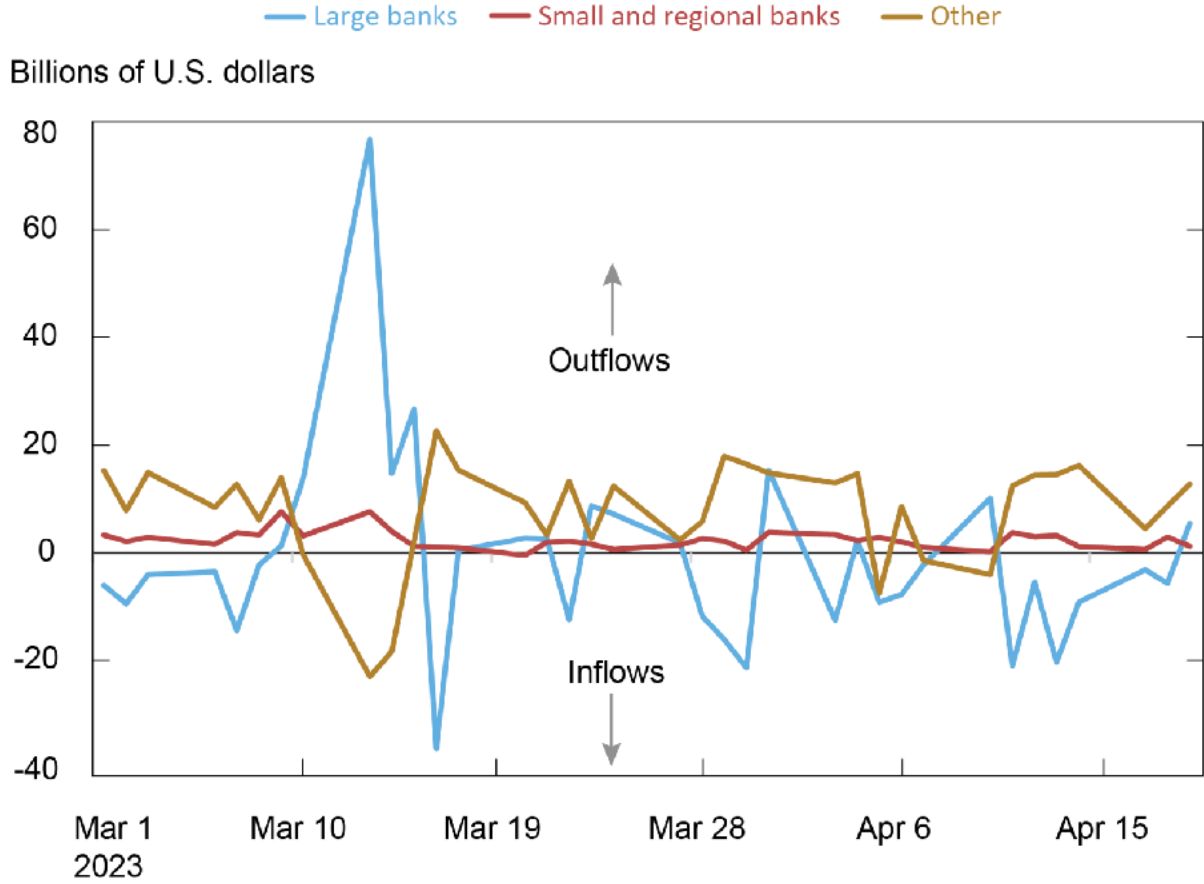
المصدر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، H.8 البيانات الجزئية.

يوضح الشريط الأزرق في اللوحة اليسرى أن النمط يتغير بعد التشغيل على **SVB**. يتركز التدفق الخارجي الإضافي بالكامل في قطاع البنوك الإقليمية الكبرى. في الواقع، تعاني معظم فئات الحجم الأخرى من تدفقات الودائع. توضح اللوحة اليمنى أن التدفقات الخارجة في الإقليمية الكبرى تبدأ مباشرة بعد فشل **SVB** وتعكسها تدفقات الودائع في البنوك الكبيرة في الأسبوع الثاني من مارس ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، في حين أن تمويل الودائع لا يزال عند مستوى أدنى طوال شهر مارس للبنوك

الإقليمية الكبرى، فإن التدفقات الكبيرة في البداية تنعكس في الغالب بنهاية مارس. والمدير بالذكر أن البنوك التي تقل أصولها عن ١٠٠ مليار دولار لم تتأثر نسبياً.

صافي المدفوعات من قبل البنوك الإقليمية الكبرى إلى مؤسسات أخرى، بناءً على بيانات **Fedwire**

Funds



المصادر: الاحتياطي الفيدرالي للخدمات المالية. المؤلفون. ملاحظات: تشمل "أخرى" وحدات DFMU، و GSEs، والحساب العام للخزانة، والحسابات الأخرى التي تحتفظ بها المؤسسات غير المودعة.

بحث عن سيولة احترازية

بعد ذلك، نحقق في كيفية قيام البنوك بجمع الأموال لتحل محل الودائع التي تغادر النظام المصرفي. نقوم أولاً بدمج بيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية الموحدة مع إصدار بنك الاحتياطي الفيدرالي H.4.1 (العوامل التي تؤثر على أرصدة الاحتياطي)، والذي، من بين عناصر أخرى، يكشف عن تمديدات الائتمان من قبل البنوك الاحتياطية. قبل فشل SVB، لم يعوض الاقتراض الجديد بشكل كامل تدفق الودائع، بما يتفق مع وجود تمويل زائد للبنوك بعد تدفقات الودائع التي حدثت خلال COVID. ومع ذلك، خلال المرحلة الأكثر حدة من الضغوط المصرفية في منتصف مارس، تجاوزت

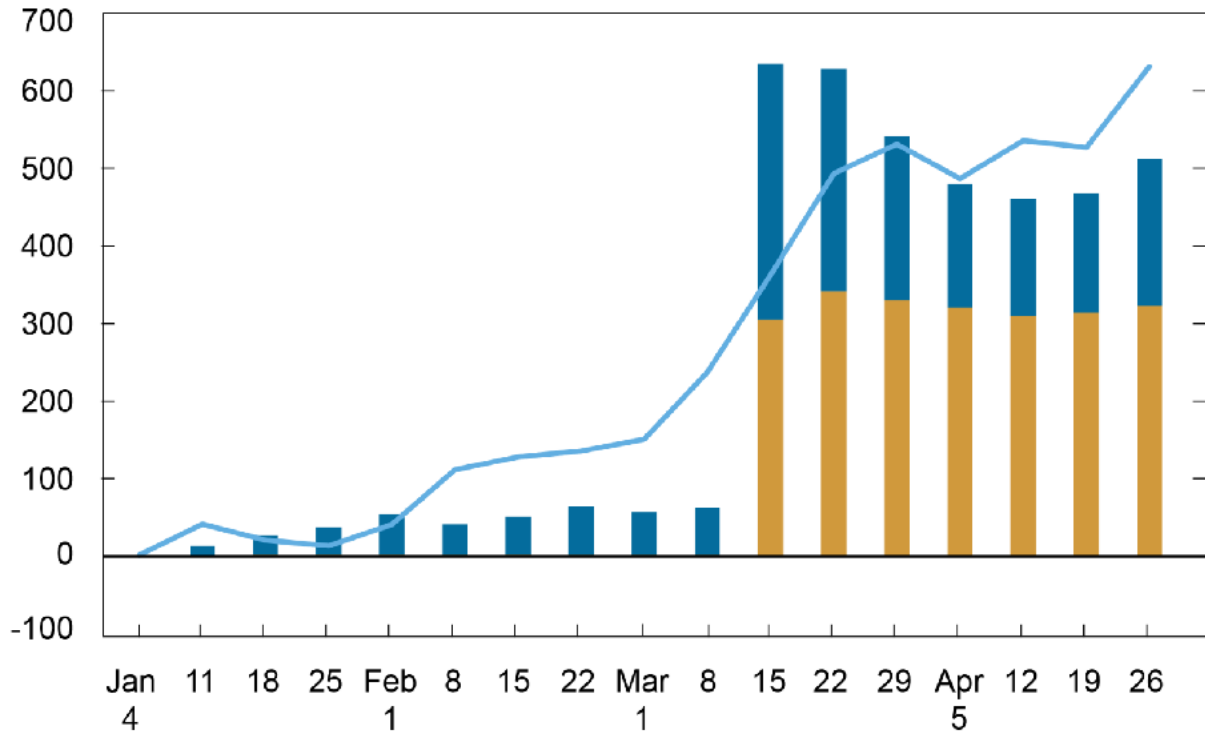
القروض الأخرى التخفيضات في أرصدة الودائع، مما يشير إلى وجود طلب كبير وواسع النطاق على السيولة الاحترازية. تم توفير قدر كبير من السيولة من قبل الأسواق الخاصة، على الأرجح عبر نظام FHLB، لكن الائتمان الأساسي وبرنامج التمويل البنكي (كلاهما ملخص كائتمان احتياطي فيدرالي) كانا على نفس القدر من الأهمية.

إعادة الودائع مقابل القروض الأخرى للبنوك التجارية المعتمدة محلياً في الولايات المتحدة

التغيير منذ ٤ يناير ٢٠٢٣

■ Federal Reserve credit ■ Other borrowings ex-Fed — Deposit runoff

Billions of U.S. dollars

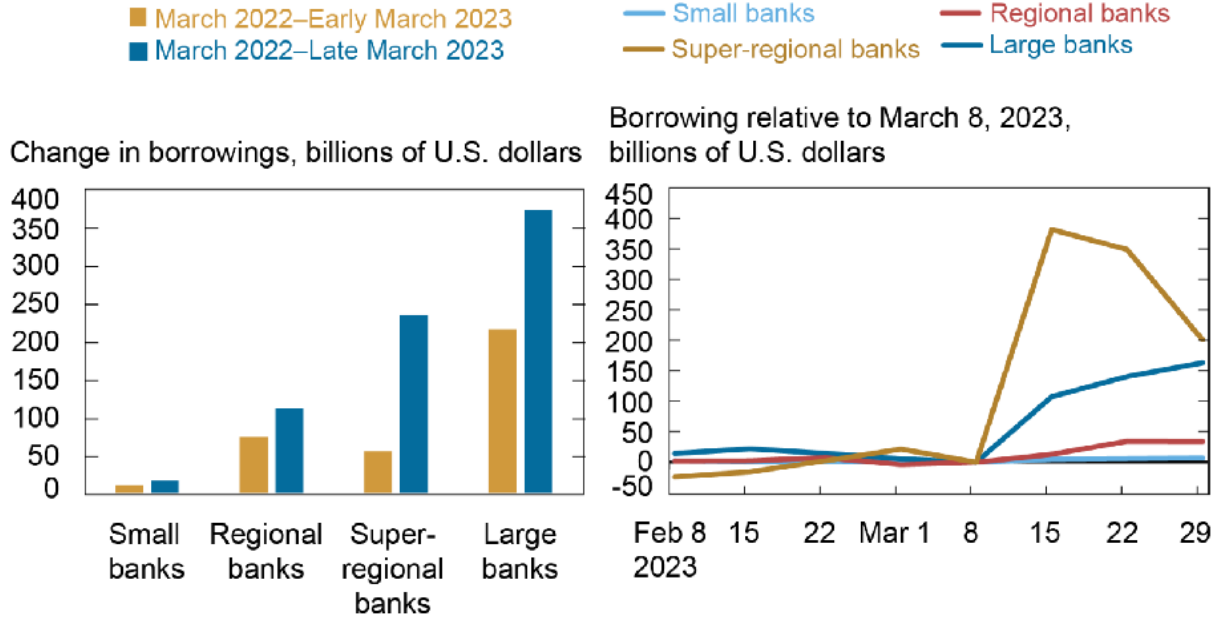


المصدر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، H.4.1 و H.8

في الرسم البياني أدناه، نظهر أنه قبل شهر مارس، زادت البنوك الكبيرة الاقتراض بشكل أكبر، وهو ما يتماشى مع تدفقات الودائع الخارجة التي كانت أقوى بالنسبة للبنوك الأكبر قبل مارس ٢٠٢٣. خلال مارس ٢٠٢٣، زادت البنوك الإقليمية الكبرى والبنوك الكبيرة من قروضها، مع تركيز معظم الزيادات في البنوك الإقليمية الكبرى التي واجهت أكبر تدفقات الودائع الخارجة. لوحظ مع ذلك، أنه ليست كل فئات الحجم تواجه تدفقات الودائع الخارجة ولكن جميع البنوك باستثناء البنوك الصغيرة تزيد من قروضها

الأخرى. يشير هذا النمط إلى الطلب على احتياطات السيولة الوقائية عبر النظام المصرفي، وليس فقط بين المؤسسات الأكثر تضرراً.

الاقتراض قبل وبعد فشل SVB



المصدر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، FR 2644.

أظهرنا أن النظام المصرفي قد شهد انخفاضاً كبيراً في تمويل الودائع منذ بدء دورة تشديد السياسة النقدية الحالية في مارس ٢٠٢٢. وزادت سرعة تدفقات الودائع الخارجة خلال مارس ٢٠٢٣، بعد التشغيل على SVB، مع تركيز التدفقات الخارجة الأكثر حدة. في قطاع ضيق نسبياً من النظام المصرفي، البنوك الإقليمية الكبرى (تلك التي يبلغ إجمالي أصولها ٥٠ إلى ٢٥٠ مليار دولار). والجدير بالذكر أن تمويل الودائع بين المجموعة التي غالباً ما يشار إليها بالبنوك المحلية والصغيرة الإقليمية (أي المؤسسات التي تقل أصولها عن ٥٠ مليار دولار) كان مستقرًا نسبيًا بالمقارنة. تلقت البنوك الكبيرة (تلك التي لديها أكثر من ٢٥٠ مليار دولار من الأصول)، والتي كانت خاضعة لأكثر تدفقات الودائع الخارجة قبل مارس ٢٠٢٣، تدفقات الودائع الداخلة طوال مارس ٢٠٢٣. طوال الوقت، وتمكنت البنوك من استبدال تدفقات الودائع الخارجة من خلال الاستفادة من مصادر التمويل البديلة.